



الأصول اللغوية في دفع الإشكال عند ابن قتيبة من خلال كتابه (تأويل مُشكَل القرآن)

Linguistic Origins in the Rejection of the Problem to Ibn Qutaiba Through His Book (Tawil Mushkal Al-Quraan)

ط.د/ محمد بن قويد* ، جامعة عمّار ثليجي الأغواط، مخبر علوم اللسان، الجزائر mo.benkouider@lagh-univ.dz
أ.د/ عبد العليم بوفاتح، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مخبر علوم اللسان، الجزائر abdelalimb1@gmail.com

تاريخ المقال

الإرسال: 2021-05-19 القبول: 2022-01-14 النشر: 2022-05-15

الكلمات المفتاحية

مُلخَصُ البَحْثِ

صرفي
نحوي
بلاغي – دلالي
لغوي

يتناول المقال الأصول اللغوية التي اعتمدها ابن قتيبة (ت276هـ) في توجيه المُشكَل في القرآن الكريم من خلال كتابه (تأويل مشكل القرآن)، ونقصد بالأصول اللغوية: مباحث اللغة من صوتيات، وصرف، ونحو، وبلاغة، ودلالة، ومعجمية، وكذا لهجات العرب، حيث نقوم بتقديم تلك الأصول، واستنطاقها من خلال الأمثلة المعروضة وفق ما يراه صاحب المصنّف، فمن المستوى الصوتي؛ الحروف المقطّعة في القرآن، ومن الصّرفي؛ الفعل وما يتعلّق به، والصّيغ، وتواردها، ومن المستوى النحوي منهج المؤلّف النحوي، والآيات التي خالفت الإعراب ظاهرا، نحو ما ورد في سورة (طه)، ومن المستوى البلاغي ما تيسّر من الأساليب، والقرآن حافل بهذا، ومن المستوى الدلالي المشترك اللفظي، والتضاد، ومن المستوى المعجمي كلمات غريبة وردت في النص القرآني، قام المؤلّف بشرحها، نحو: طلح نضيد، وغيرها، علّمنا أنّ علماء الإسلام ناقشوا هذه المسائل، ووجّهوا غيرهم إلى المراد من ذلك، والحقّ أنّنا لا نستطيع الإتيان على أولها وآخرها، لذا سنقتصر على ذكر مثال، أو مثالين في كلّ أصل، لنصل أخيرا إلى أخذ نبذة عن هذه الأصول اللغوية عند المؤلّف.

Abstract

This article deals with the linguistic principles adopted by Imam Ibn Qutaybah, who died in the year 276 AH, in guiding the problem in the Noble Qur'an through his book (tawil mushkal al-qaraan), and we mean the linguistic principles: Language investigations of phonetics, morphology, grammar, rhetoric, connotation, and

Keywords

Morphological
Grammatical
Rhetorical-Semantic
Linguistic

lexicography, as well as dialects of the Arabs, where we present these assets and interrogate them through the examples presented according to what the author of the work sees, from the phonemic level; The interrupted letters in the Qur'an, and the morphological; the formulas, their recurrence, the issues of individuation and plural, and from the grammatical level of the verses that clearly contradicted the parsing, towards what was mentioned in Surah (Taha), and from the metaphorical rhetorical level and its uses, methods, the Qur'an is full of this, and from the common semantic level Verbal, contradiction, and from the lexical level strange words mentioned in the Qur'an text, the author explained them, towards.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إنّ موضوع المشكّل في القرآن الكريم مبحث ذي أهميّة بالغة، فقد تتوقّف عليه مسألة شرعيّة ما، إذ لا بدّ من تحديد قصديّة النصّ القرآني، ومراد الشرع في هذه المسألة لاستنباط الحكم. والمشكّل لغّة من أشكّل، أي التبس، وتشابه، واصطلاحاً ما يُوهم التعارض بين الآيات ظاهراً عند من لا علم له بلغة العرب، وقد ينشأ التعارض عن الصّيغة أو الأسلوب، ولا يُدرك إلا بالتدبّر والاجتهاد، ولا يكون ذلك إلاّ بجمع قرائن داخلية وخارجية تختص به كما يقول الباحثون.

وقد نال موضوع المشكّل في القرآن والحديث

التبوي حظاً وافراً من العناية، والاهتمام عند القدماء، والمحدثين من لغويين، وأصوليين، وفقهاء، وغيرهم على حدّ سواء، فمن القدماء نذكر: الإمام ابن قتيبة (ت276هـ)، وأبا بكر الباقلاني (ت403هـ)، والسرخسي (ت490هـ)، والرّاعب الأصفهاني (ت502هـ) وابن تيمية (ت728هـ)، والزرکشي (ت794هـ)، والسيوطي (ت911هـ)، وغيرهم.

وقد عالج ابن قتيبة الدّينوري في كتابه (تأويل مشكل القرآن) موضوع المشكّل بقالب لغوي ظاهر؛ إذ إنّه يوجّه ويخرّج ما أشكّل لغويّاً غالباً، بعيداً عن المنهج الأصولي الذي اتّسم به محمد الأمين الشنقيطي في كتابه (دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب) مثلاً، ولكلّ وجهته، والقصد واحد، وهو حلّ الإشكال الظاهر

2. مفهوم المشكّل ودلالته:

قبل الحديث عن الأصول اللغوية عند ابن قتيبة نعود إلى تحديد مفهوم المشكّل لغة واصطلاحاً حتّى يأخذ القارئ فكرة عن هذا الموضوع.

يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ): أشكّل الأمر إذا اختلف، وأمرٌ مُشكّلٌ شاكِلٌ: أي مُشْتَبِهٌ ومُلتَبِسٌ، وشاكِلٌ هذا ذك من الأمور؛ أي وافقه

في الآية، وباستقراء مصنّف ابن قتيبة، نجد أنّ المشكّل من النّاحية اللغويّة مَسَّ جميع مستويات اللغة، من صوت، نحو: الحروف المقطّعة في أوائل السّور، وصرّف، نحو: توارد الصّيغ الصّرفيّة، ونحو، مثل: ما جاء منصوباً وكان حقّه الرّفْع في الظّاهر، أو العكس، وبلاغة، نحو: قضايا المجاز، ودلالة ومعجم، كالألفاظ الغريبة، ومن هنا نلجّ إلى هذا الموضوع، لنكشف أصول اللغة في دفع المشكّل عند المؤلّف.

ونذكر أنّ هناك دراسات تناولت المشكّل بكلّ جوانبه، وتحدّثت عن كيفية دفعه لغويّاً، فمن ذلك ما قدّمه الباحث سعد بن مبارك بن سعد الدوسري في رسالته الموسومة بـ(جهود الإمام ابن قتيبة ومنهجه في علوم القرآن)، وغيرها، غير أننا لم نقف على دراسة حديثة تناولت الأصول اللغويّة مجتمعة بالمنهجية التي نعتمز السير عليها في هذه الورقة البحثية، حيث نقدّم ما أورده المصنّف في كلّ مستوى من وجهة نظره، وقد جاءت هذه الورقة في سبعة مباحث: الأول "المشكّل ودلالته"، والثاني "المستوى الصوتي"، والثالث "المستوى الصرفي"، والرابع "المستوى النحوي"، والخامس "المستوى البلاغي-الدلالي"، والسادس "المستوى المعجمي"، والسابع "المستوى اللغوي"، ثم خاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

وشابهه، وهذا يُشكّلُ به؛ أي يشبّه به، وهي شَكِيلَة؛ أي شبيهة، والغرابُ شكْلُ الغراب؛ أي شبيهه (الفراهيدي، 2002، ص 350).

ويقول أحمد بن فارس (ت395هـ): شكّل، الشين والكاف واللام معظم بابيه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا، أي مثله، لذلك يقال أمرٌ مُشكِلٌ، كما يقال أمرٌ مُشْتَبِهٌ؛

المقصود بقوله تعالى: (أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) أَوْ الزَّوْجِ، أَوْ الْوَلِيِّ؟ (الدريني، 2013، ص 86).

3. المستوى الصوتي:

يشمل المستوى الصوتي جانبيين من الدراسة هما: جانب الأصوات من الناحية الفيزيولوجية، فيما يتعلق بأداء أعضاء النطق، وهو ما يسمى ب(الصوتيات)؛ بينما يتمثل الجانب الثاني في دراسة وظائف الأصوات وما تحمله من المعاني والدلالات، وهو ما يسمى ب(الفونولوجيا). وسنقتصر على الجانب الأخير لمعرفة معاني "الحروف المقطعة في القرآن" لضيق المقام وازدحام الساحة العلمية بالجانب الأول.

3.1 الحروف المقطعة في القرآن الكريم:

وبتبعنا لكتاب مشكل القرآن نجد أن أهم ما أورده ابن قتيبة في هذا المستوى هو الحروف المقطعة، وهي تلك الأصوات التي يفتتح بها عددٌ من السور القرآنية، والبالغ عددها أربعة عشر صوتاً، وهي على النحو الآتي: أ، ح، ر، س، ص، ط، ع، ق، ك، ل، م، ن، هـ، ي، وأغلب السور التي تبدأ بحروف مقطعة مكينة، وهي: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة تفتتح هذه السور ب: (أَلَمْ)، والأعراف تفتتح ب: (أَلَمْصَ)، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر تفتتح ب: (أَلْرَ)، والرعد تفتتح ب: (أَلْمَرَّ)، ومريم تفتتح ب: (كَهَيَّعَصَ)، و طه تفتتح ب: (طَهَ)، والشعراء والقصص تفتتحان ب: (طَسِمَ)، والنمل تفتتح ب: (طَسِ) و سورة يس تفتتح ب: (يَسَ) وغافر، وفصلت، والزخرف والدخان، والجاثية والأحقاف تفتتح ب: (حَمَ) والشورى تفتتح ب: (حَمَ عَسِقَ) وسورة ص تفتتح ب: (صَ) و سورة ق تفتتح ب: (قَ) وسورة القلم تفتتح ب: (قَ).

وفواتح السور هذه من المتشابه الذي اختلف العلماء في تأويله، فكانوا منه على مذهبين: الأول: "المفوضون"، وهم قوم آثروا السلامة، وتركوا الخوض في

أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا، ثم يحمل على ذلك (ابن فارس، 1979، ص 204).

وفي المعجم الوسيط: شَكَلَ الْأَمْرُ شُكُولًا أَي التَّبَسَّ، والمريضُ تماثلَ، والثَّمرُ أَيْعَ بعضه، والدَّابَّةُ ونحوها شَكَلًا، قَيَّدَها بالشِّكَالِ، ويقال شَكَلَهَا به، والكتابُ ضبطه بالشَّكْلِ، وَأَشْكََلَ الْأَمْرُ، واستَشَكَلَ عليه التَّبَسُّ، وأورد عليه إشْكَالًا، وفي القضاء يقال استَشَكَلَ في تنفيذ الحُكْمِ أَي أورد ما يستدعي وقف التنفيذ حتَّى يُنظَرُ وجه الاستشكال، وإشْكَالُ الْأَمْرِ يُوجب التَّبَاسًا في الفهم، والشَّكْلُ الْأَمْرُ الْمُتَّبَسُّ الْمُشْكَلُ (مجمع اللغة العربية، 2004، ص 521).

انطلاقاً من هذه التعريفات المعجمية، يمكن حصر مدلولات هذا المصطلح (المشكّل) في: الشَّبه، اللَّبس، الخلط، الموافقة، المماثلة، ومنه الاشتباه، والالتباس، والاختلاط.

اصطلاحاً: والمتشابه مثل المشكّل؛ لأنّه أشكّل، أي دخل في شكل غيره، وشاكله (الزركشي، 2006، ص 371).

والمشكّل ما يُوهم التعارضَ بين الآيات (السيوطي، 2008، ص 475).

وعند الأصوليين المشكّل: ما خفيت دلالته على المعنى المراد منه خفاءً ناشئاً عن ذات الصيغة أو الأسلوب، ولا يدرك إلا بالتأمّل، والاجتهاد (الدريني، 2013، ص 79).

ومثال اللفظ قوله تعالى: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) (البقرة، 45)، فالظنُّ لفظ مشترك يطلق على "اليقين" و"الشك"، ولا شك أن المقصود بالظن في الآية "اليقين".

ومثال الأسلوب قوله تعالى: (وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) (البقرة، 235)، فقد أشكّل المعنى في هذا الأسلوب فمن

وصفاته العلى، وأصول كلام الأمم، بها يتعارفون،
ويذكرون الله ويوحّدون.

ثمّ يعلّل رأي من سلك هذا المذهب بقوله: ومن
ذهب إلى هذا المذهب فلا أراه أراد أيضا إلا القسم
بصفات الله، فجمع بالحروف المقطعة معاني كثيرة من
صفاته، لا إله إلا هو.

ولا يكتفي ابن قتيبة برأيي، بل يعرض لكل ما
سمعه في هذه المسألة، فيقول: وروي أن بعض السلف
وأحسبه علياً رحمة الله عليه، قال: الرّحم هو من
الرّحمن. وقد كان (قوم من المفسرين) يفسرون بعض
هذه الحروف فيقولون: (طه) يا رجل، و (يس) يا إنسان،
(نون) الدّواة. وقال (آخر): (الحوت) و (حم): قضي والله
ما هو كائن، و (قاف): جبل محيط بالأرض. وعندما يورد
رأيا لا علم له به، فإنّه يتوقّف عنده، ولا يخوض فيه،
فيقول: و(صاد) - بكسر الدال- من المصاداة وهي
المعارضة؛ وهذا ما لا نعرض فيه، لأننا لا ندري كيف هو
ولا من أي شيء أخذ خلا (صاد) وما ذهب إليه فيها (ابن
قتيبة، 2002، ص 182-190).

4. المستوى الصّرفي:

يتناول المستوى الصّرفي من البحث اللساني جانب
المفردات من حيث جنسها وبنيتها وصيغتها ووزنها، وما
يتصل بمعانيها الصّرفية التي تمثل جزءا من المعاني
الكلية..

وقد أورد الإمام ابن قتيبة مسائل صرفيّة، منها ما
يتعلّق بالفعل، ومنها ما يختص بالاسم، وهي عبارة عن
إشارات، وتقديّمات موجزة، إذ القصد ليس إليها بقدر
ما تمّ توظيفها في تخريج المُشكّل من القرآن.

4. 1. الفعل:

قسّم علماء العربية الفعلَ إلى ثلاثة أقسام؛ الماضي
وهو ما دلّ على حدث انقضى، والمضارع وهو ما دلّ
على حدث يجري الآن، والأمر وهو ما دلّ على طلب،

تأويلها فرقا من أن يقولوا في كتاب الله برأي لا يستند إلى
دليل ظاهر، فيعزّضوا أنفسهم إلى غضب الله تعالى،
وعذابه في الدنيا والآخرة. والثاني: "المتأولون"، وقد
اختلفوا في ذلك، ما بين قائل بأنّها أسماء سور، وقائل
بأنّها أسماء لله تعالى، وقائل بأنّها أقسام أقسم الله بها،
أو أنّها أدوات تنبيه (إسماعيل، 1419).

تحدّث الإمام ابن قتيبة عن الحروف المقطّعة،
وقدّم آراء العلماء فيها، ثمّ ناقش تلك الآراء، والأقوال،
ونعرض فيما يلي أقواله في هذه المسألة، حيث يقول:
ولكل مذهب من هذه المذاهب وجه حسن، ونرجو ألا
يكون ما أريد بالحروف خارجا منها، إن شاء الله؛ فإن
كانت أسماء للسور، فهي أعلام تدل على ما تدل عليه
الأسماء من أعيان الأشياء وتفرق بينها. فإذا قال القائل:
قرأت (المص) أو قرأت (ص) أو (ن) دلّ بذلك على ما قرأ،
كما تقول: لقيت محمدا وكلمت عبد الله، فهي تدل
بالاسمين على العينين، وإن كان قد يقع بعضها مثل
(حم) و (ألم) لعدة سور- فإنّ الفصل قد يقع بأن تقول:
(حم) السّجدة، و(ألم) البقرة، كما يقع الوفاق في
الأسماء، فتدل بالإضافات وأسماء الآباء والكنى.

ويضيف قائلا: وإن كانت أقساما، فيجوز أن يكون
الله، عز وجل، أقسم بالحروف المقطّعة كلّها، واقتصر
على ذكر بعضها من ذكر جميعها، فقال: (ألم) وهو يريد
جميع الحروف المقطّعة، كما يقول القائل: تعلمت (أ ب
ت ث) وهو لا يريد تعلم هذه الأربعة الأحرف دون غيرها
من الثمانية والعشرين، ولكنّه لما طال أن يذكرها كلّها،
اجتزأ بذكر بعضها. ولو قال: تعلمت (حاء طاء صاد) لدلّ
أيضا على حروف المعجم، كما دلّ بالقول الأول، إلا أن
الناس يدلون بأوائل الأشياء عليها فيقولون: قرأت
(الحمد لله) يريدون فاتحة الكتاب فيسمونها بأول حرف
منها. هذا الأكثر، وربما دلّوا بغير الأول أيضا؛ وإنما أقسم
الله بحروف المعجم، لشرفها وفضلها، ولأنّها مباني كتبه
المنزلة بالألسنة المختلفة، ومباني أسمائه الحسنی

(وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)، (النساء، 133)، وقوله:
(وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا)، (الأحزاب، 27)، إنّما
هو: الله سميع بصير، والله على كلّ شيء قدير، وقوله
تعالى: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى
بَلَدٍ مَيِّتٍ)، (فاطر، 9)، أي فنسوقه، وفي أشباه لهذا
كثيرة في القرآن (ابن قتيبة، 2002، ص 180).

وذكر ابن قتيبة الفعل الماضي في باب (تفسير
حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تنصرف)
أثناء تخريجه لأصل (الآن)، و(الآن): هو الوقت الذي
أنت فيه، وهو حدّ الزمانين: حدّ الماضي من آخره، وحدّ
الزمان المستقبل من أوله. (ابن قتيبة، 2002، ص 279).

ثمّ ذكر قول الفراء (ت207هـ) في هذه المسألة بأنّ
("الآن" هو حرف بني على الألف واللام، ولم يخلع منه،
وترك على مذهب الصّفة، لأنه في المعنى واللفظ، كما
رأيتم فعلوا بالذي، فتركوه على مذهب الأداة، والألف
واللام له لازمة غير مفارقة) (الفراء، ص 467).

ليعود ويقدم رأيه الخاص فيها، فيقول: (وأرى
أصله: أوان، حذف منه الألف، وغيّرت واوه إلى الألف،
كما قالوا في الرّاح: الرّيح). ثمّ يستطرد في نقل رأي
الفراء، بقوله: وأنشد:

كَأَنَّ مَكَائِي الْجَوَاءِ غُدِيَّةً... صُبْحَنَ سُلَافًا مِنْ رَحِيْقِ
مُقْلَقِلِ (الزوزني، 2011، ص 33).

قال: فهي مرّة على تقدير (فعل) ومرّة على تقدير
(فعال) كما قالوا: زمن، وزمان.

فكانتا كالاسمين وهما منصوبتان، ولو خفضتا على
النقل لهما من حدّ الأفعال إلى الأسماء في النّية- كان
صوابا (الفراء).

ثمّ أورد آيتين من سورة يونس وردت فيهما هذه
الكلمة، وهما قوله تعالى: (الآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ

فالأصل أن يكون الفعل كذلك، غير أنّه قد يخرج عن
ذلك لأغراض دلالية وبلاغية معيّنة؛ كأن يأتي الفعل
المضارع على صيغة الماضي ونحوه، لتوكيد الحدث.

وقد ذكر ابن قتيبة ذلك؛ من أن الفعل قد يأتي
على بنية الماضي، وهو دائم، أو مستقبل، نحو قوله
تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)، (آل عمران،
110)، أي: أنتم خير أمة، وقوله: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى
بْنَ مَرْيَمَ أَلَمْ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ
اللَّهِ)، (المائدة، 118)، أي وإذ يقول الله يوم القيامة،
يدلك على ذلك قوله سبحانه وتعالى: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)، (المائدة، 121)، وقوله تعالى: (أَتَى
أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)، (النحل، 1)، يريد يوم
القيامة، أي سيأتي قريباً فلا تستعجلوه.

يقول صاحب (المحرر الوجيز): وقوله (أتى) على هذا
القول إخبار عن إتيان ما يأتي، وصح ذلك من جهة
التأكيد، وإذا كان الخبر حقا فيؤكد المستقبل بأن يخرج
في صيغة الماضي، أي كأنه لوضوحه والثقة به قد وقع،
ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لصدق وقوعه، وقال قوم:
(أتى) بمعنى قرب، وهذا نحو ما قلت، وإنما يجوز الكلام
بهذا عندي لمن يعلم قرينة التأكيد ويفهم المجاز، وأما إن
كان المخاطب لا يفهم القرينة فلا يجوز وضع الماضي
موضع المستقبل، لأن ذلك يفسد الخبر ويوجب الكذب،
وإنما جاز في الشرط لوضوح القرينة (بأن) (ابن عطية،
1422، ص 377).

والأمر شائع، فمن سنن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ
الماضي وهو حاضر أو مستقبل أو بلفظ المستقبل وهو
ماض (السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج 1،
1998، ص 265).

وقوله: (قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)،
(مريم، 28)، أي من هو صبي في المهد، وكذلك قوله:

تَسْتَعْجِلُونَ) (يونس، 51)، وقوله: (الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) (يونس، 91)، أي أفي هذا الوقت وفي هذا الأوان تتوب وقد عصيت قبل؟ (ابن قتيبة، 2002، ص 280).

4. 2. الاسم:

إنَّ للأوزان والصيغ الصرفية في القرآن الكريم دلالات، ومعانٍ، جهلها من جهلها، وعلمها من علمها، فمن أراد فهم القرآن فلا بدَّ له من تحديد تلك الدلالات، ومعرفة استعمالها، ووظائفها الدلالية، ومعرفة تواردها بعضها، فقد تأتي صيغة الفاعل؛ وتؤدي دلالة معيَّنة، وقد تأتي هذه الصيغة نفسها ويقصد بها صيغة المفعول، أو العكس.

والصيغة مقياس يُعرف به أحوال أبنية الكلمة، ويأخذ الاسم في العربية عدّة صيغ حسب قسمه، ففي المشتقات منه يقال: فاعل، ومُفْعِلٌ، ومِفعال، ومفعول، وفَعَّالٌ، وهكذا، ولكلّ صيغة معنى ودلالة، وقد تأخذ بعض الصيغ أدوار بعض لتؤدي دلالة ما؛ نحو جعل اسم المفعول على صيغة اسم الفاعل أو العكس، وقد تختلف معاني الصيغة الواحدة في العربية حسب موقعها في الجملة، ويترتب على ذلك اختلاف في الفهم، فاختلاف في الحكم، ولذا نجد تبايناً في آراء المفسرين أحياناً، ومن الأمثلة على ذلك اختلافهم في دلالة لفظ (أَحْصَى) من قوله عزَّ وجلَّ: (ثُمَّ بَعَثْنَاَهُمْ لِنَلْعَمَ أَيُّ الْجَزْبِينَ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا) (الكهف، 12) فذهب فريقٌ أنه فعل ماضٍ، وقال فريق آخر أنه اسم تفضيل باعتباره على وزن أفعل، فنتج عن ذلك اختلاف في إعراب كلمة (أَمْدًا)، إمّا أن تكون مفعولاً به، أو تمييزاً، أو ظرفاً.

والصيغ في القرآن مختارة بعناية، فصيغة (فَعِيل) التي عدَلَّ عنها القرآن إلى صيغة (فُعَال) تختلفان في الدلالة الإيحائية، وذلك من قوله تعالى: (أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ

إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ)، (ص، 4)، وتوحي صيغة (فُعَال) والتي تعتبر من صيغ الأذواء-جمع داء- نحو سُعال، وصُداع، أنّ المشركين صار التوحيد الذي دعاهم إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندهم داءً مزعجاً، مثل ما يزعجهم السُّعال، والصُّداع، وما جرى نحوهما من الأذواء، ومن ذلك أيضاً اختيار صيغة (تَفْعِيل) لمصدر الفعل (فَعَّلَ) من قوله تعالى: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)، (المزمل، 7)، لأنَّ مصدر (تَفَعَّلَ) التَّفَعَّلَ، نحو: تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا، ومصدر (فَعَّلَ) التَّفَعِيلَ، فكان من المتوقع أن تكون هذه الآية (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتُلًا) أو بتل نفسك إليه تبتيلاً، ولكن القرآن اختار (تَبَتَّلَ) لأنَّ (تَفَعَّلَ) تفيد التدرج والتكلف، نحو: تجسَّس، وتبصَّر، أما المصدر فاختر له (تبتيلاً) لأنَّه مشتق من (فَعَّلَ)، فأفاد التكثير والمبالغة، والخلاصة في هذا أن الفعل جاء للتدرج والتكلف، والمصدر للمبالغة والتكثير، فوقع المعنى في النفوس وقعا (بن علي، ص 132-156-157).

ذكر ابن قتيبة مجموعة من الصيغ الخاصة بالاسم التي تتوارد أحياناً؛ أي تأخذ وظيفة بعضها، وهي على النحو الآتي: قد يجرى اسم الفاعل ويراد به اسم المفعول، نحو قوله تعالى: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مِنْ رَحْمَةٍ)، (هود، 43)، أي لا معصوم من أمره، وكما نلاحظ أنّ كلمة (عاصم) على وزن فاعل، لكنها أدّت وظيفة اسم المفعول هنا.

يقول ابن جني (ت392هـ): وكذلك قوله تعالى: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) أي لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم (ابن جني، ص 153).

وقوله تعالى: (خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)، (الطارق، 6)، أي مدْفُوق، وقوله: (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)، (القارعة، 6)، أي مَرْضِيٍّ بها، وقوله تعالى: (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا)، (العنكبوت، 67)، أي مأمونا فيه، وقوله:

5. 1. منهج ابن قتيبة النحوي:

تباين مناهج النحاة بتباين مدارسهم واتجاهاتهم النحوية، كما هو حاصل بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية؛ ولكن بعضهم يجنح إلى التوفيق والتقريب بين الآراء المختلفة، أو ترجيح بعضها على بعض أو استخلاص رأي جديد من هذا الاختلاف، وهو ما نجده لدى المدرسة البغدادية.

ويُذكر أنّ ابن قتيبة ينتمي إلى المدرسة البغدادية، التي هي نتاج التقارب الحاصل بين مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، بل هو رائدها، ومنظرها، وفي هذا يقول بروكلمان: (وإذا نعدّ -مع صاحب الفهرست- أول ممثّل لمدرسة بغداد رجلاً تجاوزت شهرته حقاً دائرة النحو والعربية، ولكنّه هو نفسه أراد أن ينظر إلى دراساته اللغوية على أنّها نواة نتاجه الأدبي عامة) (بروكلمان، 1983، ص 221)، و(النديم، 1997، ص 105).

وقد تتلمذ الإمام ابن قتيبة على يد كبار علماء عصره، فأخذ علم النحو عن ثلاثة من كبار شيوخه، وهم: أبو إسحاق الزيادي (ت249هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت255هـ)، وأبو الفضل الرياشي (ت257هـ)، ولذا يعدّ من النحويين المتقدمين الذين أخذوا بحظ وافر من هذا العلم، فقد صنّف فيه كتبه (جامع النحو الكبير)، و(جامع النحو الصغير)، و(إعراب القرآن)، وكلّها مفقودة للأسف، والمطلع على بقية مصنفاته، من (تفسير غريب القرآن)، إلى (غريب الحديث)، إلى (تأويل مشكل القرآن) يجده على دراية واسعة بهذا العلم (الدوسري، 1432).

وهذا يتضح لنا أنّ منهج ابن قتيبة النحوي ينتصر للحقيقة المنشودة، ولا يبحث عن الانتصار لاتجاه معين، وهذا ما نلمسه في مصنفاته، وهو سبب نقد

(وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً)، (الإسراء، 12)، أي مُبْصِرًا بها. والأمثلة كثيرة في ذلك (ابن قتيبة، 2002، ص 280). وقد يجئ فَعِيلٌ على وزن مُفْعِلٍ، نحو قوله تعالى: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، (الأنعام، 102)، أي مُبْدِعها. وكذلك قوله: (عَذَابٌ أَلِيمٌ)، (البقرة، 9)، أي مُؤَلِم.

وقال أبو عبيدة (ت209هـ): (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) أي مبتدع، أي على وزن مُفْتَعِلٍ (أبو عبيدة، 1381، ص 203).

ويأتي فَعِيلٌ ويراد به اسم الفاعل، نحو: سَمِعْتُ، وَحَفِيزٌ، وَمَجِيدٌ، وَحَمِيدٌ، وَبَصِيرٌ، وَرَحِيمٌ، وَعَلِيمٌ، وَحَلِيمٌ، وَقَدِيرٌ.

وكذلك يأتي فَاعِلٌ على لفظ المفعول به، وهو قليل، نحو قوله عزّ وجلّ: (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا) (مريم، 61)، أي آتيا. وهذا ما ذكره الزمخشري (ت538هـ)، وغيره أيضا (الزمخشري، 1407، ص 27).

5. المستوى النحوي:

يتناول المستوى النحوي أو التركيبي العلاقات القائمة بين الوحدات على المستوى الأفقي، بحيث تتصل كل منها بما قبلها أو بعدها، لتشكيل جمل وتراكيب متنوعة وفقا لقواعد اللغة ونظامها.. ويندرج الإعراب في العربية ضمن هذا المستوى باعتباره جزءا منه، وهو من أبرز الخصائص التي تميّز العربية..

وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة خالفت في الظاهر قواعد الإعراب التي تجري عليها ألسنة العرب، ولم يكن ذلك ظاهرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ممّا يدل على أنّه من أساليب العرب، وقوالب كلامها، وإنّما ظهر الاهتمام في تخرّج هذه الآيات بظهور المدارس النحويّة التي قعدت القواعد، ووضعت المعايير، وقد احتدم الصّراع بين مدرستي البصرة، والكوفة في ضبط قواعد وقوالب الكلام العربي.

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإتي وقيار بها لغريب
وكذلك مسألة نصب (المقيمين) من قوله تعالى:
(وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)، (النساء، 161)، فقد تبادر إلى
أذهان البعض أن حق الكلمة إعرابياً الرفع؛ كونها
معطوفة على ما قبلها: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ). وقد
ذكر ابن قتيبة أقوال بعضهم في هذه المسألة، حيث
قالوا: أراد بما أنزل إليك وإلى المقيمين. وقال بعضهم: وما
أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين، وكان الكسائي يرده إلى
قوله: (يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) (البقرة، 3) أي: ويؤمنون
بالمقيمين، واعتبره بقوله في موضع آخر: (يُؤْمِنُ
لِلْمُؤْمِنِينَ)، (التوبة، 61)، أي بالمؤمنين. وقال بعضهم:
هو نصب على المدح. قال أبو عبيدة: هو نصب على
تطاول الكلام بالنسق، وأنشد للخرنق بنت هفان (ابن
قتيبة، 2002، ص 39):

لا يبعدن قومي الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجزر
النازلين بكلّ معترك ... والطيبون معاهد الأزر
(ابن عاشور، 1984، ص 29)

وقد ذكر ابن قتيبة مسألة أخرى تشبه هاتين
المسألتين، لم يذكرها- كما قال هو- وهي نصب
(الصابرين) من قوله تعالى في سورة البقرة: (وَالْمُؤْمِنُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ)
(البقرة، 176). والقراء جميعاً على نصب (الصابرين) إلا
عاصماً الجحدري فإنه كان يرفع الحرف إذا قرأه،
وينصبه إذا كتبه، للعلّة التي تقدم ذكرها.

ومما ذكره أصحاب النحو تخريجا لهذه الآية
قولهم: هو نصب على المدح، والعرب تنصب على المدح
والندم، كأنهم ينوون أفراد الممدوح بمدح مجدّد غير متبع
لأوّل الكلام، كما قال الفراء.

وقال بعضهم: أراد: وآتى المال على حبه ذوي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين والصابرين في

البعض له، فقد مزج بين المذهبين عن دراية، ولم
يخلط بينهما عن جهل كما يزعم بعض من ترجم له.
5. 2. مشكلات إعرابية:

في الجانب النحوي سنتحدّث عن بعض الآيات التي
أشككت على من لا علم له بالعربيّة، وعلى من اتخذها
وسيلة للطعن في القرآن الكريم، والحق أنّ القرآن
زاخر، وحافل بهذه المسائل، ومن المعلوم أنّ العلماء
تناولوا هذه المواضيع، وأجابوا عنها قديماً، وحديثاً، من
أبي بكر الباقلاني، إلى الرّماني، والخطّابي، والرّازي، إلى
ابن تيمية، والبيضاوي، وابن عاشور،
والشنقيطي، وغيرهم كثير، ومن القديم ابن قتيبة فقد
ذكر عدداً من تلك المسائل النحوية، منها:

مسألة رفع (الصائبين) وتخريج العلماء لها من قوله
تبارك وتعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِئُونَ)، (المائدة، 71)؛ حيث يتوهم القارئ أنّ
حقّ هذه الكلمة في هذا الموضع النّصب لأنّها معطوفة،
والحق أنّها ردّ على موضع (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) وموضعه
رفع، لأنّ (إنّ) مبتدأة وليست تحدث في الكلام معنى كما
تحدث أخواتها. ألا ترى أنّك تقول: زيد قائم، ثم تقول: إن
زيدا قائم، ولا يكون بين الكلامين فرق في المعنى. وتقول:
زيد قائم، ثم تقول: ليت زيدا قائم، فتحدث في الكلام
معنى الشك. وتقول: زيد قائم، ثم تقول: ليت زيدا قائم،
فتحدث في الكلام معنى التمني، ويدلّك على ذلك قولهم:
إن عبد الله قائم وزيد، فترفع زيدا، كأنك قلت: عبد الله
قائم وزيد، وتقول: لعلى عبد الله قائم وزيدا، فتنصب مع
(لعلى) وترفع مع (إن) لما أحدثته (لعلى) من معنى الشك في
الكلام، ولأنّ (إنّ) لم تحدث شيئاً. وكان الكسائي يجيز:
أن عبد الله وزيد قائمان، وإنّ عبد الله وزيد قائم.
والبصريون يجيزونه، ويحكون: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (الأحزاب، 56) وينشدون (ابن قتيبة،
2002، ص 38):

طريق التهجّي: فقد كتب في الإمام: (إن هذان لساحران) بحذف ألف التثنية) (ابن قتيبة، 2002، ص 39-42).

والحقّ أنّ تكون هذه الحروف أو المسائل من مذاهب العرب وأساليبهم فهو مقبول ومستساغ-بل هو كذلك- وأمّا من أنّها-أي هذه المسائل- خطأ من الكاتب فهذا غير مستساغ مطلقاً؛ لأنّه ينافي قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، (الحجر، 9)، وبهذا النصّ القرآني يستحيل وجود أيّ خطأ إطلاقاً.

6. المستوى البلاغي - الدلالي:

المستوى البلاغي هو ذلك الذي يتناول الدراسة الفنية لمختلف أنواع النصوص، قصد الكشف عن بلاغتها المتمثلة في جانب المعاني والتراكيب من حيث اختيارها وعمق دلالاتها، أو جانب البيان الذي يعنى بطرق التعبير وألوان التصوير الفني، أو جانب البديع المتمثل فيما يكون من أنواع التحسين اللفظي والمعنوي، بما يضيف رونقا وجمالا على النص، من غير تكلف..

وأما المستوى الدلالي العام فهو الذي يشمل كل المستويات الجزئية الخاصة صوتيا وصرفيا ومعجميا وتركيبيا. وهذا المستوى الدلالي العام هو الذي يعطي الصورة الكلية الجامعة للنص، من جهة بيان معانيه ودلالاته التي يراد الوصول إليها..

إنّ مباحث علوم البلاغة والدلالة عند ابن قتيبة في مصنّفه (تأويل مشكل القرآن) كثيرة؛ فمن البلاغة المجاز، والاستعارة، والكناية، والالتفات، والتّعريض، والاختصار، والعدول، وغيرها، ومن المباحث الدلالية: التّضاد، والمشتراك اللفظي، إضافة إلى التّطور اللغوي، والانحطاط اللغوي..

ولقد جمعنا بين المستوى البلاغي، والمستوى الدلالي لما بينهما؛ فالبلاغة تؤثّر في تبدلات المعنى الدلالي، ولا غرو في ذلك؛ فهي إحدى روافده الفنية، والمعنى عامل مشترك بين البلاغة، والدلالة، بل بين

البأساء والضّراء (البغوي، 1420، ص 206)، (وسيوييه، 1988، ج2، ص 63).

ويعلق ابن قتيبة على هذا القول بأنّه وجه حسن، لأنّ البأساء: الفقر، ومنه قول الله عز وجل: (وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) (الحج، 26). والضّراء: البلاء في البدن، من الرّمانة والعلّة. فكأنه قال: وآتى المال على حبه السائلين الطّوّافين، والصابرين على الفقر والضّرّ الذين لا يسألون ولا يشكون، وجعل الموفين وسطا بين المعطين نسقا على من آمن بالله.

ومن تلك المسائل قراءة بعض القراء، بل أكثرهم (فأصدّق أكن) بغير واو من قوله تعالى: (فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) (المنافقون، 10)، حيث اعتلّ بعض النحويين في ذلك بأنها محمولة على موضع فأصدّق، لو لم يكن فيه الفاء، وموضعه جزم، وأنشد:

فأبلوني بليّتكم لعلّي ... أصالحكم وأستدرج نويّا
فجزم وأستدرج، وحمله على موضع أصالحكم لو لم يكن قبلها: لعلّي كأنه قال: فأبلوني بليّتكم أصالحكم وأستدرج.

وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: فأصدّق وأكون بالنصب، ويذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو، كما تسقط حروف المد واللين في (كلمون) وأشباه ذلك (سيوييه، 1988، ج3، ص 100).

ثمّ يعقب ابن قتيبة على هذه المسائل بقوله: (وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها، أو أن تكون غلطا من الكاتب، كما ذكرت عائشة رضي الله عنها، فإن كانت على مذاهب النحويين فليس هاهنا لحن بحمد الله، وإن كانت خطأ في الكتاب، فليس على رسوله، صلّى الله عليه وآله وسلّم، جناية الكاتب في الخط، ولو كان هذا عيبا يرجع على القرآن، لرجع عليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف من

ويُحتكم في فهمه إلى قرائن الحال ولا يُشترط فيه لزوم ذهني، ولا مصاحبة، ولا ملابسة ما بين الكلام.

لقد تحدّث المؤلف عن هذه الظاهرة البلاغية وعرفها ومثّل لها، حيث يقول بأنّه لا يحسن التعريض إلّا ثلثاً وقد جعله الله في خطبة النساء في عدّتهنّ جائزاً فقال: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ) (البقرة. 233) ولم يجز التصريح.

والتعريض في الخطبة: أن يقول الرجل للمرأة: والله إنك لجميلة، ولعل الله أن يرزقك بعلا صالحا، وإن النساء لمن حاجتني، هذا وأشباهه من الكلام.

وروى بعض أصحاب اللغة أن قوما من الأعراب خرجوا يمتارون فلما صدروا خالف رجل في بعض الليل إلى عكم صاحبه فأخذ منه برّا وجعله في عكمه، فلما أراد الرحلة قاما يتعاكمان فرأى عكمه يشول وعكم صاحبه يثقل، فأنشأ يقول:

عكم تغبى بعض أعكام القوم ... لم أر عكما سارقا
قبل اليوم

فخون صاحبه بوجه هو أطف من التصريح،
والعكم: المتاع مادام فيه المتاع، والعكمان: يعدلان
يشدان على جانبي الهودج (ابن قتيبة، 2002، ص 164)..

وقد جاء التّعريض في القرآن الكريم في مواضع عدّة، منها قوله تعالى: (فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) (يونس، 94)، وهذه الآية ممّا أشكل على البعض، فراحوا يتساءلون: كيف يشكّ النبيّ فيما أوحى إليه؟

فأجاب عن ذلك ابن قتيبة بأنّ توجيه هذه الآية فيه تأويلان: أحدهما: أن تكون المخاطبة لرسول الله، صلّى الله عليه وسلم، والمراد غيره من الشكّاك، لأنّ القرآن نزل عليه بمذاهب العرب كلهم، وهم قد

جميع المستويات، ودراسة كلّ مستوى على حدة؛ إنّما هولتبيان أهميّة كلّ مستوى.

6. 1. المستوى البلاغي:

يعدّ ابن قتيبة بعد الجاحظ (ت255هـ) من أبرز منظري البلاغة العربيّة، وما مباحث علوم البلاغة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) إلّا دليل صارخ على ذلك، ولذلك يخطئ من يظنّ أنّ البلاغة اكتملت على يد ابن المعتز (ت296هـ) فظهور تلك الأبواب في هذا الكتاب يُظهرنا على تلك الحلقة المفقودة في تاريخ البلاغة، ويضيف إلى أمجاد ابن قتيبة مجدداً آخر عظيم الشأن، سيذكره الذاكرون كلما تحدّثوا عن تاريخ البلاغة ونشأتها، كما يقول المحقق الأول للكتاب، السيد أحمد صقر (ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، مقدّمة المحقق، 1979، ص 82)

ويضيف المحقق أنّه لن يستطيع باحثٌ أن يُغفلَ صُنْعَ ابن قتيبة في استخراج ما في القرآن من أنواع المجاز وتبويبها أبواباً مفصّلةً بلغت عدّة صفحاتها أربعاً وخمسين صفحة ومائة، قبل أن يؤلّف ابن المعتز كتاب (البدیع) في سنة أربع وسبعين ومائتين، بسنواتٍ وسنوات.

وفي (باب اللفظ الواحد للمعاني المختلفة) كذلك قيمة تاريخيّة عظيمة، فقد رجّع ابن قتيبة المعاني المختلفة للفظ الواحد، إلى أصل واحد نشأت منه، وتفرّعت عنه ... وبذلك يكون لابن قتيبة فضل السبق إلى القول برّد مفردات المادة اللغوية إلى أصولها المعنويّة المشتركة؛ لأنه أسبق من ابن جيّ المتوفّي سنة (392هـ)، ومن أستاذه أبي علي الفارسي المتوفّي سنة (377هـ)، ومن ابن فارس المتوفّي سنة (395هـ) (منصور، 2014).

من جملة تلك المباحث أسلوب التّعريض وهو طريقة في الكلام أخفى من الكناية، أي أن تقول كلاماً لا تُصرّح فيه بمرادك وأن تشير إليه إشارة خفيّة،

ولم يرد في جميع هذا إنسانا بعينه، إنما هو لجماعة الناس (ابن قتيبة، 2002، ص 168). ومثاله قول الشاعر:

إذا كنت متخذاً صاحباً... فلا تصحبني فتى دارمياً
لم يرد بالخطاب رجلاً بعينه، إنما أراد: من كان متخذاً صاحباً فلا يجعله من دارم.

وهذا، وإن كان جائزاً حسناً، فإن المذهب الأول أعجب إليّ، لأنّ الكلام اتصل حتى قال: (أفأنت تُكرهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (يونس، 99). وهذا لا يجوز أن يكون إلا لرسول الله، صلّى الله عليه وسلم (ابن قتيبة، 2002، ص 169)، و (البيضاوي، 1418، ص 123).

6. 2. المستوى الدلالي:

من القضايا الدلالية التي أوردها عبد الله بن مسلم بن قتيبة المشترك اللفظي؛ ويقصد به أن تفيد الكلمة الواحدة عدّة معانٍ، نحو: العين، فهي تعني عين الماء الجارية، ويقصد بها الجاسوس، ويُراد بها الجارحة (عين إنسان أو حيوان)، وتستعمل بمعنى الذهب والفضّة، ويتمّ تحديد دلالتها من خلال السياق الذي وردت فيه.

ذكر ابن قتيبة عدّة أمثلة في هذه المسألة، منها: القضاء: أصل قضى حتمّ، كقول الله عزّ وجلّ: (فَيَمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَیْهَا المَوْتَ)، (الزمر، 39) أي حتمها عليه.

ثم يصير الحتم بمعان، كقوله: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (الإسراء، 23) أي أمر، لأنه لما أمر حتم بالأمر. وكقوله: (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الكِتَابِ) - (الإسراء، 4) أي أعلمناهم، لأنّه لما خبرهم أنهم سيفسدون في الأرض، حتم بوقوع الخبر.

وقوله عزّ وجلّ: (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) (فصلت، 11)، أي صنعهن.

يخاطبون الرّجل بالشّيء ويريدون غيره، ولذلك يقول متمثلهم: (إِيَّاكَ أعني واسمعي يا جارة) (العسكري، 1988، ص 13).

ومثله قوله: (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الكَافِرِينَ وَالمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) (الأحزاب، 1).

ومثل هذه الآية قوله: (وَسئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ) (الزخرف، 44) أي سل من أرسلنا إليه من قبلك رسلاً من رسلنا، يعني أهل الكتاب، فالخطاب للنبي صلّى الله عليه وسلم والمراد المشركون (ابن قتيبة، 2002، ص 167). والتأويل الآخر: أن الناس كانوا في عصر النبي صلّى الله عليه وسلم أصنافاً:

منهم كافر به مكذب، لا يرى إلا أن ما جاء به الباطل. وآخر: مؤمن به مصدق يعلم أن ما جاء به الحق. وشاك في الأمر لا يدري كيف هو، فهو يقدم رجلاً ويؤخر أخرى.

فخاطب الله سبحانه هذا الصنف من الناس فقال: فإن كنت أيها الإنسان في شك مما أنزلنا إليك من الهدى على لسان محمد صلّى الله عليه وسلم فسل الأكابر من أهل الكتاب والعلماء الذين يقرؤون الكتاب من قبلك، مثل: عبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وتميم الداري وأشباهم، ولم يرد المعاندين منهم فيشهدون على صدقه، ويخبرونك بنبوّته، وما قدّمه الله في الكتب من ذكره فقال: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ) (الزمر، 2)، وهو يريد غير النبي، صلّى الله عليه وسلم.

كما قال في موضع آخر: (لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ) (الأنبياء، 10).

وحد وهو يريد الجمع، كما قال: (يا أَيُّهَا الإنسانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ) (الانفطار، 6).

﴿يا أَيُّهَا الإنسانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأَ قَبِيهَ﴾ (الانشقاق، 6).

(الصفات، 156) أي حجة (ابن قتيبة، 2002، ص 272)، و (ابن منظور، 1414، ج7، ص 321).

وقال: (أَوْ لِيَأْتِيَنَّ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ) (النمل، 21)، أي: حجة وعذر.

ومنها لفظ (الحساب)، والحساب: الكثير، قال الله تعالى: (جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا) (النبأ، 36)، أي كثيرا (الجوهري، 1987، ج1، ص 110).

ويقال: أحسبت فلانا. أي أعطيته ما يحسبه، أي يكفيه. ومنه قول الهذلي:

فَلَمْ يَنْتَبِهْ حَتَّى أَحَاطَ بِظَهْرِهِ ... حِسَابٌ وَسِرْبٌ
كَالْجَرَادِ يَسُومُ (الهذلي، 1385، ص 229)

والحساب: الجزاء، قال الله تعالى: (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) (الغاشية، 26)، أي جزاءهم.

وقال تعالى: (إِنَّ حِسَابَهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَو تَشْعُرُونَ) (الشعراء، 113)، لأن الجزاء يكون بالحساب.

والحساب: المحاسبة، قال الله تعالى: (فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) (الانشقاق، 8) (ابن قتيبة، 2002، ص 276).

وكذلك (الأمر) والأمر: القضاء، قال الله تعالى: (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ) (السجدة، 4)، أي يقضي القضاء. وقال تعالى: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) (الأعراف، 53) أي القضاء.

والأمر: الدين، قال الله تعالى: (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ) (المؤمنون، 54)، أي دينهم.

وقال تعالى: (حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ) (التوبة، 48). والأمر: القول، قال الله تعالى: (إِذْ يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ) (الكهف، 21)، يعني قولهم.

والأمر: العذاب، قال الله تعالى: (وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ) (إبراهيم، 24)، أي وجب العذاب. وقال تعالى: (وَعِيشَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) (هود، 44).

وقوله: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (طه، 71)، أي فاصنع ما أنت صانع.

ومثله قوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ) (يونس، 71)، أي اعملوا ما أنتم عاملون ولا تنظرون.

قال أبو ذؤيب:
وعليهما مسرودتان قضاهما ... داود أو صنع السّوايح
تبع (الهذلي، 1385، ص 19)

قضاهما أي صنعهما النبي داود عليه السلام، وتبع (ابن قتيبة، 2002، ص 247)، و (الزبيدي، 1965، ج39، ص 311).

ويروى "وتعاورا مسرودتين". يقول: تعاورا بالظن مسرودتين: درعين. وقال الآخر في عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

قضيت أمورا ثم غادرت بعدها ... بوائج في أكامها
لم تفتق (الذبياني، 2009، ص 449)

أي عملت أعمالا، لأن كل من عمل عملا وفرغ منه فقد ختمه وقطعه. ومنه قيل للحاكم: قاض، لأنه يقطع على الناس الأمور ويحتم. وقيل: قضي قضاؤك. أي فرغ من أمرك. وقالوا للميت: قد قضي. أي فرغ.

وهذه كلها فروع ترجع إلى أصل واحد (ابن قتيبة، 2002، ص 248).

ومنها أيضا لفظ (السُّلْطَانُ): الملك والقهر، قال الله تعالى: (وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي) (إبراهيم، 24). وقال: (وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ) (سبا، 21).

والسلطان: الحجّة، قال الله تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ) (غافر، 23) أي حجة. وقال: (مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا) (آل عمران، 151) أي: حجّة في كتاب الله وقال: (أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ)

حيث قال: وأصل الاستراحة: أن تكون في معاناة شيء ينصبك ويتعبك، فتستريح.

ثم قد ينتقل ذلك فيصير في معنى القصد للشيء، تقول: لئن فرغت لك، أي قصدت قصدك.

ثم قد ينتقل ذلك فيصير في معنى القصد للشيء، تقول: لئن فرغت لك، أي قصدت قصدك (ابن قتيبة، 2002، ص 70).

ومن ذلك ذكره لمعنى (الوزر) من قوله عز وجل: (وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ) (الشرح، 2) أي إثمك.

وأصل الوزر: ما حملة الإنسان على ظهره. قال الله عز وجل: (وَلَكِنَّا حُمَلْنَا أَوزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ) (طه، 86) أي أحمالا من حليهم. فشبهه الإثم بالحمل، فجعل مكانه، وقال في موضع آخر: (وَلِيَحْمِلَنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ) (العنكبوت، 12) يريد آثامهم (ابن قتيبة، 2002، ص 90).

ومنها أيضا ذكره لمعنى (الإصر) و (الأغلال) من قوله تعالى: (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) (الأعراف، 157).

الإصر: الثقل الذي ألزمه الله بني إسرائيل في فرائضهم وأحكامهم، ووضعهم عن المسلمين. ولذلك قيل للعهد: إصر.

والإصر: العهد (ابن فارس، مجمل اللغة، 1986). ثم يستشهد بقوله تعالى على ذلك: (وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي) (آل عمران، 80) أي عهدي، لأن العهد ثقل ومنع من الأمر الذي أخذ له.

والأغلال: تحريم الله عليهم كثيرا مما أطلقه لأمة محمد، صلى الله عليه وسلم، وجعله أغلالا لأن التحريم يمنع كما يقبض الغلّ اليد، فاستعير (ابن قتيبة، 2002، ص 96).

ونذكر أيضا شرحه لأصل التزكية من قوله تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (8) قَدْ

والأمر: القيامة، قال الله تعالى: (أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ) (النحل، 1) وقال تعالى: (وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبَتُمُ وَعَزَّيْتُكُمْ الْأَمَانِي حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ) (الحديد، 13) أي القيامة أو الموت.

والأمر: الوحي، قال الله تعالى: (يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ) (الطلاق، 12). والأمر: الذنب، قال الله تعالى: (فَدَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا) (الطلاق، 9)، أي جزاء ذنبها.

وهذا كله وإن اختلف فأصله واحد (ابن قتيبة، 2002، ص 276).

7. المستوى المعجمي:

يتناول المستوى المعجمي دلالات الألفاظ إفراديا في قواميسها، وفقا لما هو متعارف عليه في وضعها الأصلي، قبل أن يتم تسييقها بتنوع استعمالاتها، ذلك أن السياق يخرج باللفظ من المعجم إلى فضاءات دلالية أخرى متنوعة..

وفي هذا المستوى يعرض ابن قتيبة أثناء تأويله، وشرحه للآيات المستشكلة على الأفهام، شرح مفردات تخدم الموضوع، وذلك بتحديد الدلالة الاجتماعية أو العرفية للمفردة الواردة في الآية الكريمة، ولا ريب أن ذلك مما يسهم في تذليل ما استشكل.

نسوق أمثلة عن ذلك، وهي على النحو الآتي:

ذكر ابن قتيبة أثناء شرحه لقوله تعالى: (وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) (البقرة، 176) أن معنى البأساء: الفقر، ومنه قول الله عز وجل: (وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) (الحج، 26)، والضراء: البلاء في البدن، من الزمانة والعلّة (ابن قتيبة، 2002، ص 40).

ومنها ما ذكره أثناء شرحه لما نقله من التوراة، وفيها (إنّ الله برّك اليوم السابع وطهره، من أجل أنه استراح فيه من خليقته التي خلق).

بِضَاعَتُنَا زُدَّتْ إِلَيْنَا (يوسف، 65) بِإِشْمَامِ الْكَسْرِ مَعَ الضَّمِّ وَ (مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا) (يوسف، 11) بِإِشْمَامِ الضَّمِّ مَعَ الْإِدْغَامِ، وَهَذَا مَا لَا يَطْوَعُ بِهِ كُلُّ لِسَانٍ.

ثُمَّ يَقَرَّرُ ابْنُ قَتَيْبَةَ أَنَّ هَذَا التَّمَايِزَ الْحَاصِلَ فِي اخْتِلَافِ النُّطْقِ بَيْنَ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ شَيْءٌ طَبِيعِيٌّ، فَيَقُولُ: (وَلَوْ أَنَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، أَمَرَ أَنْ يَزُولَ عَنْ لُغَتِهِ، وَمَا جَرَى عَلَيْهِ اعْتِيَادُهُ طِفْلاً وَنَاشِئاً وَكَهْلاً لِاشْتِدَادِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَعَظُمَتْ الْمَحْنَةُ فِيهِ، وَلَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بَعْدَ رِيَاضَةٍ لِلنَّفْسِ طَوِيلَةٍ، وَتَذَلُّيلِ اللِّسَانِ، وَقَطْعِ لِلْعَادَةِ. فَأَرَادَ اللَّهُ، بِرَحْمَتِهِ وَلَطْفِهِ، أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ مَتَسَعاً فِي اللُّغَاتِ، وَمَتَصَرِّفًا فِي الْحَرَكَاتِ، كَتَيْسِيرِهِ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ حِينَ أَجَازَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يَأْخُذُوا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ مِنْ صَحَابَتِهِ فِي فَرَائِضِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ وَصِيَامِهِمْ، وَزَكَاتِهِمْ وَحُجَّتِهِمْ، وَطَلَاقِهِمْ وَعَتَقِهِمْ، وَسَائِرِ أُمُورِ دِينِهِمْ) (ابن قتيبة، 2002، ص 32).

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ فِي (كَأَيِّنْ)، كَأَيِّنْ هِيَ بِمَعْنَى: كَمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ) (الطلاق، 8) أَي وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ. وَفِيهَا لُغَتَانِ: كَأَيِّنْ بِالْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَكَأَيِّنْ عَلَى تَقْدِيرِ قَائِلِ وَبَائِعِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا جَمِيعًا فِي الْقُرْآنِ، وَالْأَكْثَرُ وَالْأَفْصَحُ تَخْفِيفُهَا (ابن قتيبة، 2002، ص 278)، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكَأَيِّنْ أَرِينَا الْمَوْتَ مِنْ ذِي تَحِيَّةٍ ... إِذَا مَا أزدَرَانَا أَوْ أَصْرَمْنَا

وَكَأَيِّنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مَعْجَبٍ ... زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصَهُ فِي التَّكَلُّمِ (ابن أبي سلمي، 2010، ص 83)

وَيَقُولُ فِي (لَدُنْ): لَدُنْ: بِمَعْنَى عِنْدَ، قَالَ تَعَالَى: (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) (الكهف، 75) أَي بَلَغْتَ مِنْ عِنْدِي.

وَقَالَ: (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا) (الأنبياء، 17) أَي مِنْ عِنْدِنَا.

أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (9) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (10) (الشمس، 7، 10).

وَأَصْلُ التَّزْكِيَةِ: الزِّيَادَةُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: زَكَا الزَّرْعُ يَزْكُو: إِذَا كَثُرَ رَيْعُهُ، وَزَكَتِ النَّفْقَةُ: إِذَا بَوْرَكَ فِيهَا، وَمِنْهُ زَكَةُ الرَّجُلِ عَنْ مَالِهِ، لِأَنَّهَا تَثْمَرُ مَالَهُ وَتَنْمِيهِ. وَتَزْكِيَةُ الْقَاضِي لِلشَّاهِدِ مِنْهُ، لِأَنَّهُ يَرْفَعُهُ بِالتَّعْدِيلِ وَالدُّكْرِ الْجَمِيلِ.

ثُمَّ يَسْتَطِرِدُ فِي شَرْحِ كَلِمَةِ (دَسَّاهَا)، دَسَّاهَا، أَي: نَقَصَهَا وَأَخْفَاهَا بِتَرْكِ عَمَلِ الْبَرِّ، وَبِرُكُوبِ الْمَعَاصِي. وَالْفَاجِرُ أَبَدًا خَفِيَّ الْمَكَانِ، زَمَرَ الْمَرْوَةَ، غَامِضُ الشَّخْصِ، نَاكَسَ الرَّأْسَ (ابن قتيبة، 2002، ص 205).

إِنَّ الْمُسْتَقْرَى لِلْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ يَجِدُ أَنَّ ابْنَ قَتَيْبَةَ دَقِيقٌ فِي اخْتِيَارِ عِبَارَاتِهِ، فَهُوَ يقدِّمُ الْمَعْنَى بِإِجَازٍ لِتَحْصِيلِ الْفَائِدَةِ عِنْدَ الْقَارِئِ، وَهَذَا مَا لِحِظْنَاهُ مِنْ خِلَالِ شَرْحِهِ لِلْكَلِمَاتِ السَّابِقَةِ، وَلِلْمَزِيدِ يَجِبُ الْعُودَةُ إِلَى تِلْكَ الْمَعَاجِمِ (الأزهري، 2001).

8. المستوى اللغوي:

نَعْنِي بِالْمُسْتَوَى اللُّغَوِيِّ هُنَا مَا يَتَّصِلُ بِالِاسْتِعْمَالَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللُّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، أَوْ مُخْتَلَفِ الْعَمَلِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ فِيمَا يَتَدَاوَلُهُ الْقُرَّاءُ وَاللُّغَوِيُّونَ وَالْمُفَسِّرُونَ..

وَمِنَ الْأَصُولِ اللُّغَوِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ قَتَيْبَةَ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ، لُغَاتُ الْعَرَبِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَكَرَ شَيْئًا عَنِ التَّبَايُنِ الصَّوْتِيِّ عِنْدَهَا، نَحْوُ نَطْقِ (الْحَاءِ) عَيْنًا، فَيَقُولُ: فَالْهَنْدَلِيُّ يَقْرَأُ (عَتَى حِينَ) يَرِيدُ حَتَّى حِينَ (المؤمنون، 55)، لِأَنَّهُ هَكَذَا يَلْفِظُ بِهَا وَيَسْتَعْمَلُهَا.

وَالْأَسَدِيُّ يَقْرَأُ: تَعْلَمُونَ، وَتَعْلَمُ، وَتَسْوَدُ، وَمِنْهُ (وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ) (آل عمران، 106) وَ (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) (يس، 59) وَالتَّمِيمِيُّ يَهْمِزُ، وَالْقُرَشِيُّ لَا يَهْمِزُ.

وَالْآخِرُ يَقْرَأُ (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) (البقرة، 12) (وَغِيضَ الْمَاءِ) (هود، 44) بِإِشْمَامِ الضَّمِّ مَعَ الْكَسْرِ، وَ (هَذِهِ

وقد تحذف منها النون، كما تحذف من (لم يكن) قال الشاعر:

يستوعب البوعين من جريه ... من لد لحبيبه إلى
منخوره (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها
وسنن العرب في كلامها، 1997، ص 163).

أي من عند لحبيبه (ابن قتيبة، 2002، ص 297).

وفيها لغة أخرى أيضا: لدى، قال الله تعالى: (وَأَلْفِيَا
سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ) (يوسف، 25) أي عند الباب.

ومثال آخر على اهتمام المؤلف بلغات العرب تعليقه
رفع (هذان) من قوله سبحانه: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ)
(طه، 26): إذ عدها على لغة بلحرت بن كعب يقولون:
مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يديه،
وركبت علاه. وأنشدوا:

تزود منا بين أذناه ضربة ... دعته إلى هابي التراب
عقيم (الأنصاري، 2004، ص 75) أي موضع كثير التراب
لا ينبت (ابن قتيبة، 2002، ص 36).

ويقول في تخريج (لما) أنها تكون بمعنى (لم) في قوله:
(بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ) (ص، 7) أي: بل لم يذوقوا عذاب.

وتكون بمعنى إلا، قال تعالى: (وَأِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (الزخرف، 34) أي: إلا متاع الحياة الدنيا،
(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (الطارق، 4)، أي إلا
عليها، وهي لغة هذيل مع (إن) الخفيفة التي تكون بمعنى
(ما) (ابن قتيبة، 2002، ص 290).

ومن الأمثلة على ذلك أيضا؛ حديثه عن (ها)؛ وهي
بمنزلة خذ وتناول، تقول: ها يا رجل. وتأمرها، ولا تنهى،
نحو قوله تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ) (الحاقة، 18)،
ويقال للثنتين: هاؤما اقراء. وفيها لغات، والأصل: هاكم
اقروا، فحذفوا الكاف، وأبدلوا الهمزة، وألقوا حركة
الكاف عليها (ابن قتيبة، 2002، ص 294).

9. خاتمة:

لقد صُغ منهج ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل
القرآن) بصيغة لغوية بارزة، فكانت المباحث اللغوية هي
الأبرز فيه. وكيف لا يكون ذلك، وقد عقّد ابن قتيبة
أبواباً في تلك المباحث اللغوية (صرف، ونحو، وبلاغة،
ودلالة، ومعجم)، ولم يكن ذلك -في نظره- استطراداً؛
لأنه رأى أنّ مَثَارَ شُهَبَاتِ الْمُتَشَكِّكِينَ، وَأَصَلَ طَعْنِ
الطاعنين هو الجهل بأوضاع اللُّغة التي نزل بها القرآن،
وطرائقها وأساليبها، وعادات القوم اللُّغوية. فأدرِك ابنُ
قتيبة مسيسَ الحاجة إلى شرح هذه العادات اللغوية،
وتأصيل تلك الأساليب؛ لتكون أساساً يُفهم من خلاله
نظم القرآن الكريم، على وجه يُبيد ظلمات كلِّ الشُّبهات
والشكوك، ومردّ ذلك، ولا ريب هو سعة علمه بعلوم
اللغة، فهو العالم اللغوي الكبير، وخطيب أهل السنة،
وهو في منزلة خطيب المعتزلة الجاحظ، كما أنه قد أحاط
بعلوم القرآن، والحديث، كلّ ذلك جعل منه صاحب
أسلوب مميّز.

إنّها مباحث لغوية مهمّة تتطلب بحثاً وتنقيباً،
وتأصيلاً لمعرفة إسهامات هذا الرجل في إثراء التراث
العربي.

المصادر والمراجع:

- ابن النديم. (1997). الفهرست (المجلد 2).
د. إبراهيم رمضان، المحرر) بيروت: دار المعرفة.
ابن هشام الأنصاري. (2004). شرح شذور الذهب
في معرفة كلام العرب. (محمد محي الدين عبد الحميد،
المحرر) القاهرة: دار الطلائع.
أبو الفتح عثمان ابن جني. الخصائص، الجزء الأول
(المجلد 4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة.
أبو عبيدة معمر بن المثنى. (1381). مجاز القرآن،
ج1. (فؤاد سزكين، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
أحمد ابن فارس. (1979). مقاييس اللغة، الجزء
الثالث. (عبد السلام هارون، المحرر) بيروت: دار الفكر.

- أحمد ابن فارس. (1986). مجمل اللغة (المجلد 2).
(زهير عبد المحسن سلطان، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أحمد ابن فارس. (1997). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها (المجلد 1). (محمد علي بيضون، المحرر)
- إسماعيل حماد الجوهري. (1987). تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد 4). (أحمد عبد الغفور عطار، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- بدر الدين محمد عبد الله الزركشي. (2006). البرهان في علوم القرآن. (الفضل الدمياطي، المحرر) القاهرة: دار الحديث.
- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. (1998). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول (المجلد 1). (فؤاد علي منصور، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. (2008). الإتيقان في علوم القرآن (المجلد 1). (شعيب الأرنؤوط، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الحسن عبد الله العسكري. (1988). جمهرة الأمثال، الجزء الأول (المجلد 1). (أحمد عبد السلام، و محمد سعيد بسيوني زغلول، المحررون) بيروت: دار الكتب العلمية.
- الخليل أحمد الفراهيدي. (2002). كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، الجزء الأول. (عبد الحميد هندأوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- زهير ابن أبي سلمى. (2010). ديوان زهير بن أبي سلمى (المجلد 1). (محمد علي سلامة، المحرر) القاهرة: دار الصحوة.
- سعد مبارك الدوسري. (1432). جهود الإمام ابن قتيبة ومنهجه في علوم القرآن (أطروحة دكتوراه). كلية أصول الدين، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- سليمان بن علي. (بلا تاريخ). المظاهر الصرفية وأثرها في بيان مقاصد التنزيل. مجلة البحوث والدراسات القرآنية، الصفحات 132-156-157.
- الشعراء الهذليون. (1385). ديوان الهذليين، الجزء الأول. (محمد محمود الشنقيطي، المحرر) القاهرة: الدار القومية.
- الشمخ ضرار الذبياني. (2009). ديوان الشمخ. (صلاح الدين الهادي، المحرر) القاهرة: دار المعارف.
- عبد الحق غالب ابن عطية. (1422). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الجزء الثالث (المجلد 1). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبد الله الحسين أحمد الزوزني. (2011). شرح المعلقات السبع. بيروت: دار الفكر.
- عبد الله عمر البيضاوي. (1418). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3 (المجلد 1). (محمد عبد الرحمن المرعشلي، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عبد الله مسلم ابن قتيبة. (1979). تأويل مشكل القرآن. (السيد أحمد صقر، المحرر) بيروت: المكتبة العلمية.
- عبد الله مسلم ابن قتيبة. (2002). تأويل مشكل القرآن (المجلد 2). (إبراهيم شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- عمرو عثمان سيبويه. (1988). الكتاب (المجلد 3). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- فتحي الدريني. (2013). المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي (المجلد 3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- كارل بروكلمان. (1983). تاريخ الأدب العربي، الجزء الثاني (المجلد 4). (عبد الحليم النجار، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.

- مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط (المجلد 4). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- محمد أحمد الأزهرى. (2001). تهذيب اللغة، ج 12، ج 13 (المجلد 1). (محمد عوض مرعب، المحرر) بيروت: إحياء التراث العربي.
- محمد الحسين مسعود البغوي. (1420). معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج 1 (المجلد 1). (عبد الرزاق المهدي، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- محمد الطاهر ابن عاشور. (1984). التحرير والتنوير، ج 6. تونس: الدار التونسية.
- محمد بكر إسماعيل. (1419). دراسات في علوم القرآن (المجلد 2). بيروت: دار المنار.
- محمد محمد الحسيني الزبيدي. (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. (مجموعة من المحققين، المحرر) الكويت: دار الهداية.
- محمد مكرم ابن منظور. (1414). لسان العرب (المجلد 3). بيروت: دار صادر.
- محمود عمرو الزمخشري. (1407). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 3 (المجلد 3). بيروت: دار الكتاب العربي.
- منصور أبو زينة. (13 جانفي، 2014). مشكل القرآن بين ابن قتيبة والشنقيطي دراسة مقارنة. المنارة ، صفحة 8.
- يحي زياد الفراء. معاني القرآن، الجزء الأول (المجلد 1). (أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، المحررون) القاهرة: دار الكتب المصرية.